«الإقليمية الجديدة» بين «خلق التجارة» و«تحويل التنمية»
دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2015

"New Regionalism" between "Creating Trade" and "Transforming Development"
econometric study, case of Algeria in period 1985-2015

نجلاء هزلة [1]، فوزي محيريق [2]*، زينب حيمر [3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر).
[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر).
[3] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي (الجزائر).

تاريخ الاستلام : 2019/07/25 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/09/15 ؛ تاريخ القبول : 2019/11/24

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى البحث في كيفية مساهمة الإقليمية الجديدة ومدى أثرها في خلق التجارة وتحويل التنمية المجسدة ضمن الصيغتين منطقة التجارة الحرة العربية والشراكة الأورو متوسطية؛ وقد تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة، واعتمدنا في قياسنا للأثر الصافي لخلق التجارة على نماذج الجاذبية والتي تستخدم لتفسير تدفقات التجارة الدولية، ومن ذلك ظاهرتي خلق وتحويل التجارة؛ واستخدمنا متغير الواردات لتحديد الأثر الصافي لهما.

وتمثّلت مؤشرات تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة: خلق التجارة، تحويل التجارة, المسافة الاقتصادية؛ أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات: نمو الناتج المحلي الإجمالي, الاستثمار المحلي, مؤشر الصادرات عالية التقنية, مؤشر التنمية البشرية, استعملنا مجموعة من المؤشرات المفسّرة والمكملة تمثلت في نمو الإنفاق الحكومي, الاستهلاك العائلي, الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS وطريقة المتباطئات الكلاسيكية ARDL لتقدير النماذج المتعلقة بالدراسة.

الكلمات المفتاح: إقليمية جديدة، تكامل إنمائي، خلق التجارة، تحويل التجارة، خلق التنمية، تحويل التنمية, نموذج الجاذبية.

تصنيف JEL: F15.F10.F11.F13.C11.O4

Abstract: The aim of this study used to examine how the new regionalization and its impact on trade creation and transformation of the Arab Free Trade Area and the Euro-Mediterranean Partnership, And we chose Algeria as a sample for the study and we measured the net effect of trade on gravity models, International trade flows, including the phenomena of trade creation and transformation; we used the import variable to determine their net effect. The net impact indicators for trade creation were: trade creation, trade transformation, economic distance; Economic indicators were selected: GDP growth, domestic investment, high technology exports index, human development index, we used set of explanatory and complementary indicators represented in the growth of government spending, household consumption, GDP. We applied the method of the fully modified FMOLS and the ARDL method to estimate the study models.

Keywords: New regionalism, development integration, trade creation, trade transformation, development creation, development transformation, gravity model.

Jel Classification Codes : F15.F10.F11.F13.C11.O4.

* Corresponding author, e-mail: faouzihidaya@gmail.com

I- تمهيد :

ظهرت فوائد ترتيبات التجارة الحرة منذ زمن الاقتصاديين الكلاسيك، وبدأت عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي في النصف الثاني من القرن العشرين؛ ويمكن التعبير عن التكامل الاقتصادي الإقليمي في شكل منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي(نقدي وسياسي). وفي هذه الورقة يتم تقديم وشرح الاتحاد الجمركي كشكل من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب "جاكوب فينر" الذي درس التأثير الإيجابي (خلق التجارة) والتأثير السلبي (تحويل التجارة). وسنحاول من خلال ورقتنا قياس ما إذا كانت «الإقليمية الجديدة» المجسّدة بصيغتها التطبيقية في شكل منطقة التجارة الحرة الناتجة عن اتفاق «الشراكة الأورو-متوسطية» في الجزائر، قد ساهمت في «خلق التجارة» أو «تحويل التجارة». وفي المقابل مدى مساهمة هذه الاتفاقية في «خلق التنمية» في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج في الدولة محل الدراسة ممثلة في الاقتصاد الجزائري. وهل كانت «الإقليمية الجديدة» سببا في «تحويل التنمية» بما تعكسه حالات الانكماش في مستويات التوظيف الناتجة عن اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء.

I.1- إشكالية الدراسة :

1. المشكلة الرئيسية:

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يُؤدي الأثر الصافي لخلق التجارة المترتب عن اتفاقيات الإقليمية الجديدة إلى تحويل التنمية في الاقتصاد الجزائري كدولة نامية؟

2.فرضية الدراسة:

1- يرتبط خلق التنمية بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي بخلق التجارة في الإقليمية الجديدة.

2 - يرتبط تحويل التنمية بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي بتحويل التجارة في الإقليمية الجديدة .

3. أهداف الدراسة:

محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالإقليمية الجديدة, خلق وتحويل التجارة وخلق وتحويل التنمية.

قياس الأثر الصافي لخلق وتحويل التجارة.

قياس الأثر الصافي لخلق وتحويل التنمية.

4. أهمية الدراسة:

حاجة الدول النامية لمثل هاته الدراسات للاستفادة منها و إيضاح أهم المكاسب والمضار في الدخول في هذه الاتفاقيات وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية.

5. منهجية الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي والتاريخي عند استعراض الأدبيات النظرية، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي القياسي للدراسة اعتمادا على أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي.

I.2- الدراسات السابقة:

1. دراسة "كوفاليسكا ومورزويفا" (2017)[1]: حيث قام بتحليل مقارن للآثار الساكنة والديناميكية للتكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ونافتا منطلقا من أن التكامل يمكن أن يحدث نتائج إيجابية وأخرى سلبية على حد سواء، معتمدا على نظرية جاكوب فينر للاتحادات الجمركية، وخلص إلى أن البلدان ذات المستوى العالي من التنمية الاقتصادية قادرة على استخدام وفورات الحجم لتعزيز المنافسة المتضررة، بالوصول إلى التكنولوجيا الرائدة بدول الاتحاد الأوروبي وتنمية الدول الأقل نموا، كما أن الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي يمكنهم الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي بالكامل، ما يحفز زيادة الصادرات وتدفقات الاستثمار.

2. دراسة "عديتيا ماتو وألين مولابديك وميشيل روتا" (2016)[2]: المعدّة للبنك الدولي تحت عنوان: "خلق التجارة وتحويل التجارة في الاتفاقات العميقة"؛ حيث قام الباحثون بدراسة الآثار الناجمة عن اتفاقيات التجارة العميقة على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء وتناقش الدراسة الزيادة الكبيرة في اتفاقيات التجارة التفضيلية منذ عام 1990 حيث بلغت العام 2016 حوالي: 297 اتفاقية، عن طريق تقدير مستوى خلق التجارة في

اتفاقيات التجارة "العميقة" على الدول الأعضاء ومقدار زيادة التبادل التجاري بين الأعضاء وخفض التكاليف التجارية للبلدان غير الأعضاء، ومدى تخفيف الأثر السلبي لتفضيلات التعريفة وحجم تحويل التجارة، مستخدمين نموذج الجاذبية لقياس آثار الاتفاقيات العميقة.

3. دراسة "إدوارد مارينوف" (2014)[3]: وهي دراسة مسحية تحليلية لنظريات التكامل الاقتصادي والدول النامية، وقد حظيت نظرية فينر للاتحادات الجمركية بالجزء الأكبر من التحليل، وتم تحليل حجم المكاسب والخسائر المحققة للمنطقة التكاملية من خلال قوة خلق التجارة وقوة تحويلها وأثرهما الصافي، فقد يكون تحويل التجارة في الواقع مفيدا للدول النامية، مما تساهم في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويوسع حجم السوق ويساعد على خفض التكاليف بسبب وفورات الحجم.

I.3- الاطار النظري للدراسة:

1- ماهية «الإقليمية الجديدة»: تقتصر اتفاقات التكامل الإقليمي في معظمها على تشكيل اتفاقات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وبهذه الطريقة فهي في الأساس مشاريع اقتصادية، غير أنّ مفاهيم التكامل تستهدف في معظم الأحيان أن تصبح مجالات من التكامل الأعمق ، أي أن الإقليمية الجديدة سياسية واقتصادية على حد سواء.[4] يقول «جولدشتاين»: إنّ اتفاقات التكامل هي الآن أكثر بكثير من مجرد تخفيض للتعريفات الجمركية والحصص". [5]

2- تعريف «التكامل الانمائي»: يقول سامي عفيفي تعتبر «نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي» منهاجًا: لتحويل استراتيجيات التنمية من النّطاق القطري الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتّساعًا، وتهيئة الطّريق للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الإقليمي، وتوجيه دفّة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء لتفادي الآثار السلبية التي صاحبت استراتيجيات التصنيع ذات التوجّه الدّاخلي.[6]

والتكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول وبعيدة المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية؛ كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل.[7]

3- تعريف «خلق التجارة»: يشير إنشاء التجارة إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية من الانضمام إلى منطقة تجارة حرة ، مثل الاتحاد الجمركي. سيحدث إنشاء التجارة عندما يكون هناك انخفاض في الحواجز التعريفية ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.[8]

4. جدلية دور الاتحاد الجمركي في التجارة الخارجية: يرى "فينر" (Viner) أن الغرض الرئيسي من الاتحاد الجمركي هو تحويل مصادر التوريد، وبالتالي، إذا كان هذا التحول من مصدر مرتفع التكلفة إلى مصدر منخفض التكلفة، فانّ الاتحادات الجمركية تتجه نحو التجارة الحرة، أمّا إذا كان التحول في الاتجاه الآخر، فقد يُصبح الاتحاد الجمركي أداة للحماية.[9]

وقد انتقد "لهاي" فكرة "فينر" لتحويل التجارة، القائلة بأنّ الاتحاد الجمركي يؤدي في الواقع إلى سوء تخصيص الموارد في العالم، حيث يرى أنّ الاتّحاد الجمركي يؤدّي إلى توسيع التجارة مقابل خلق التجارة وتحويلها. وخلُص "ميد" "Meade" إلى أنّ تحليل "فينر" يُعتبر صحيحا في ظل عدم مرونة الطلب مع إمدادات مرنة تماما وحتى إذا سمح للطلب أن يكون أكثر مرونة، فإنّ الاتحاد الجمركي قد يزيد في حجم التجارة على الرغم من وجود تحويل تجاري، حيث أن تحويل التجارة في هذه الحالة قد لا يكون ضارا، واستخلص "جونسون" (Johnson) أنّ تحويل التجارة قد يكون في الواقع زيادة في الرفاهية إذا أخذنا في الاعتبار آثار الإنتاج والإحلال على السواء، بمعنى أن خسائر الرفاه الناجمة عن التحويل إلى بلد منتج مرتفع التكلفة قد تفوقها مكاسب الرفاهية الناجمة عن انخفاض الأسعار إلى المستهلكين بسبب إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات، ويرى "بومفريت" (Pomfret) أنّ هذا يؤدّي إلى زيادة فائض المستهلك سواء كانت الواردات المتزايدة من المورد الأقل تكلفة أم لا.

ولقد تناول بلدوين (*Baldwin*) هذه الأسباب تحت عنوان «إقليمية الدومينو» (*domino Regionalism*) حيث أرجع تحقيق الدرجة الحالية من الإقليمية إلى عاملين: العامل الأول يتعلق بإنجاز «مشروع أوربا الموحد» 1992 والثاني يرتبط بإنشاء «قلعة شمال الأطلسي» (النافتا).[10]

II - الطريقة والأدوات:

1.II متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

قمنا بقياس أثري خلق التجارة وتحويل التجارة على التدفقات التجارية البينية أولا، ثم على التنمية الاقتصادية ثانيا. وعليه شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

❶ **متغيرات خلق التجارة وتحويل التجارة:**

◆ الواردات. ◆ خلق التجارة. ◆ تحويل التجارة. ◆المسافة الاقتصادية.

❷ **مؤشرات التنمية الاقتصادية:** حاولنا أن تشمل المؤشرات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية والمؤشرات المركبة التالية:

◆ نمو الناتج المحلي الإجمالي. ◆ الاستثمار المحلي. ◆ مؤشر الصادرات عالية التقنية. ◆ مؤشر التنمية البشرية.

❸ **مؤشرات مفسرة مكملة:** وقد اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات منها:

◆ نمو الإنفاق الحكومي. ◆الاستهلاك العائلي. ◆الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على قواعد المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

2.II- الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات:

1. البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على برنامج: "Eviews 9" لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، ولتقدير النماذج عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS وكذلك طريقة ARDL الكلاسيكية.

2. الاختبارات والأدوات الإحصائية والطرق:

1.2- نموذج الجاذبية: يتسم بالمرونة حيث أن "المسافة" بين البلدان يمكن أن تشمل مجموعة من المتغيرات، كالاختلافات الثقافية والسياسية بين الدول، وقد اعتمدنا نموذج الجاذبية لفك الارتباط بين تأثير قوة خلق التجارة وتحويل التجارة ولتقدير وقياس آثار صافي خلق التجارة للتدفقات التجارية بين الدول محل الدراسة. ويتم تحديد الحجم النسبي حسب الناتج المحلي الإجمالي الحالي، ويشير نموذج الجاذبية إلى أن الحجم الاقتصادي النسبي يجذب البلدان إلى التجارة فيما بينها بينما تؤدي المسافات الأكبر إلى إضعاف الجاذبية، حيث أوضح " لينمان" (linneman) أنّه يجب أن نراعي الاعتبارات النظرية لنموذج الجاذبية.[11]

وتعددت الدراسات القائمة على مفهوم الجاذبية المتضمن كل العوامل المؤثرة على حجم التدفقات التجارية مثل:[12]

◆ خلق التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتحويل التجارة حيث أكدت الدراسات أن الزيادة في حجم التدفقات التجارية نتيجة المناطق الحرة أكبر مما يستطيع أن يحققه اقتصاد كل الدول منفردا.

◆ التدفقات التجارية فيما بين التكتلات مع إضافة متغيرات لتعبر عن قيمة التعريفة وتكاليف النقل.

◆ قواعد المنشأ مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار كمتغير يلي المسافة وحجم الدولة من حيث الأهمية.

◆ معدلات الصرف والعوامل السياسية وأثر ذلك على تدفقات التجارة بين الدول.

كما يعتمد نموذج الجاذبية في تحديده على مجموعة من الأطر النظرية أهمها:[13]

◆ الإطار المستمد من الطبيعة . ◆ الإطار المبني على النموذج الاحتمالي . ◆ الإطار المبني على النظام الخطي للإنفاق . ◆ الإطار المستمد من نموذج (هكشر -أولين).

استنادا إلى الأدبيات النظرية، فان نموذج الجاذبية يعتمد على الفرضيات التالية:[14]

الفرضية 1: هناك تأثير إيجابي للحجم الاقتصادي وحجم السوق على التجارة الثنائية.

الفرضية 2: هناك أثر سلبي للمسافة الجغرافية على التجارة الثنائية.

الفرضية 3: هناك علاقة إيجابية بين انخفاض قيمة العملة والقيمة التجارية الإجمالية.

2.2- اختبار استقرارية السلاسل: تم استخدام اختبار فيليبس بيرون 1988[15]، إن هذا الاختبار يعالج مشكلة التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطة طريقة تصحيح غير معلمية تأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، الأمر الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة بالمقارنة مع اختبار ديكي فولر المطور.

3.2- اختبار التكامل المشترك: بعد اختبارات الاستقرارية يجب القيام بإجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون 1991[16]، الذي يحدد علاقات التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة، يمكننا من تحديد طرق تقدير النماذج.

4.2- طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS[17]: مقدمة من فيليبس وهانس 1990، وهي الأنسب للعينات الصغيرة، حيث تتفادى مشكل التحيز من الدرجة الثانية وتوفر متوسط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي بواسطة عملية تصحيح النصف معلمية.

5.2- طريقة ARDL الكلاسيكية: تسمح لنا هذه الطريقة بتحديد آثار القيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

6.2- اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل التحقق من هذه الفرضية نقوم باختبارها بواسطة اختبار "جاك بيرا" (J-B).

7.2- اختبار منهج الحدود Bounds Test: يتميز بقدرته على تحديد علاقة التكامل المشترك لمزيج من السلاسل.[18]

III- النتائج ومناقشتها :

1.III- الاختبارات القياسية:

1. الاختبارات القياسية للمتغيرات المكونة لنماذج الجزائر:

1.1- اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة:

من خلال اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة الخاصة بدولة الجزائر كما هو موضح في الملحق 01 نلاحظ نتيجتين مختلفتين:

- المتغيرات CDRARDZA، CDREUDZA، تشير نتائجها إلى رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وقبول الفرضية البديلة (استقرار المتغيرات عند المستوى)؛ وعليه فهذان المتغيران مستقران عند المستوى.
- أما باقي المتغيرات فكانت نتائجها تشير إلى أنها مستقرة عند الفرق الأول.

2.1- اختبار التكامل المشترك لسلاسل الزمنية لنماذج الدراسة:

نقوم باختبار التكامل المشترك لكل نموذج (للمتغيرات التابعة مع متغيراتها المستقلة).

ومن خلال اختبار جوهانسن في الملاحق (2، 3، 4، 5، 6 و7) نلاحظ ما يلي:

- أن جميع متغيرات النماذج: (HDI, GDPINV,XHT)، لديها جذر وحدة عند المستوى
- متغيرات نموذجي (MCTAR, MCTEU) لديها جذر وحدة عند المستوى والفرق الأول.

وعليه يمكننا تقدير النماذج بطريقة FMOLS للنماذج التي متغيراتها مستقرة عند نفس المستوى (GDP, HDI, INV, XHT)، أما النماذج التي متغيراتها غير مستقرة عند نفس المستوى فسنقدرها بطريقة ARDL.

النماذج التي تحتوي على المتغيرات (CDRARDZA, CDREUDZA)، لا يمكننا تقديرها بطريقة FMOLS، لأن هذه الطريقة لا يمكنها تقدير نماذج متغيراتها غير مستقرة في نفس المستوى.

3.1 اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من صحة النماذج يجب القيام باختبار التوزيع الطبيعي، ومن خلال هذا الاختبار لاحظنا النتائج التالية (الملاحق: 8، 9، 10، 11، 12 و13):

من خلال معنوية "جاك بيرا" نلاحظ أن جميع نماذج الدراسة كانت أكبر من 0.05 مما يدل أنها تتمتع بتوزيع طبيعي.

2.III- تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بالأثر الصافي لخلق التجارة:

في ظل هذه العوامل فإن متغير الواردات يكون أكثر تعبيرا عن أثري خلق التجارة وتحويل التجارة.

و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathbf{M}i = f(GDPi, GDPj, CDR, CT).$$

حيث يمثل Mi الواردات الإجمالية للدولة محل الدراسة، ويُعبر GDPj على إجمالي الناتج للتكتل أما GDP*i* فيُمثل الناتج للدولة محل الدراسة، ويُعبر CT على الأثر الصافي لخلق التجارة. في حين أدرجنا CDR كمتغير معبر عن المسافة الاقتصادية، ويجدر التأشير أن أغلب الدراسات التي عُنيت بتفسير تدفقات التجارة الدولية عبر نماذج الجاذبية استخدمت المسافة الجغرافية معبرا عنها بالكليومترات للتعبير عن تكلفة الشحن والنقل، لكن في هذه الدراسة استخدمنا مؤشر اصطلحنا عليه «المسافة الاقتصادية » وهي تُعبر عن المسافة الجغرافية في سعر الصرف الحقيقي الفعال لما لتغيرات سعر الصرف من أثر على تكلفة النقل .

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب من الشكل الآتي:

$$Mi = \beta_0 + \beta_1 GDPj + \beta_2 GDPi + \beta_3 CDR + \beta_4 CT + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (β_0 , β_1 , β_2 , β_3 , β_4).

1. تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الواردات في الجزائر:

1.1 النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية:

يُشير الملحق الخاص بتقدير النموذج أنه في المدى القصير ترتبط الواردات الجزائرية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وهي علاقة معنوية عند 1%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

فمن ناحية التحليل الاقتصادي فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي يقابله من الناحية النقدية الدخل الوطني ـــــ ووفقا لمنظور التحليل الاقتصادي الكلي في أغلب مدارسه الفكرية ـــــ فإنه يُعتبر أهم محدد للمعادلة السلوكية للواردات، فكلما ارتفع الدخل أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات والعكس، كما أن قيمة الواردات تتعمق قيمتها ارتباطا بالدخل بحسب الميل الحدي للواردات.

كما ترتبط الواردات الجزائرية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي للدول الثماني والعشرون المنظمة للاتحاد الأوربي عند مستوى معنوية 5% . وتجد هذه النتيجة تفسيرا لها في ظل الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية. فارتفاع الدخل في دول الاتحاد الأوربي يكون له أثر على وارداته وهو ما يُسهم في رفع صادرات الجزائر اتجاه الشريك التجاري، ويُؤثر ارتفاع صادرات الجزائر طرديا على الدخل الذي يُؤثر بدوره على الواردات ارتفاعا.

ويُبين الملحق: 02، أن ورادات الجزائر تؤثر فيها المسافة الاقتصادية إيجابيا عند مستوى دلالة 5% . فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعال فهذا يعني تحسن قيمة العملة الوطنية أي انخفاض عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على العملة الأجنبية، وهذا الأمر عمليا يُقلل من تكلفة النقل وكمحصلة لذلك تكلفة السلع المستوردة.

أما فيما تعلق بنتائج النموذج في المدى الطويل فإننا نُسجل ما يلي:

- تأثير طردي للناتج المحلي للجزائر (GDPDZA) على الواردات الجزائرية عند مستوى معنوية 1%؛
- تأثير طردي للناتج المحلي لدول الاتحاد الأوربي (GDPEU28) على الواردات الجزائرية عند مستوى معنوية 1%؛

والنتائج المشار إليها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع التحليل الديناميكي لآثار هذه المتغيرات، فبالأخذ بعين الاعتبار الآثار الديناميكية للدخل وتأثيراته على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للطلب الكلي فإن الزيادة في الواردات تكون نتيجة للأثر المباشر للدخل، وتتعمق نتيجة الزيادات المتتالية في الدخل الناتجة عن ارتفاع كل من الاستهلاك المحلي (بسبب ارتفاع الدخل) والاستثمار المحلي (نتيجة ارتفاع الادخار، ولمواجهة الطلب الاستهلاكي الإضافي).

في حين أن آثار النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوربي وزيادة وارداته سيكون له أثر التغذية العكسية على واردات الجزائر؛ مما يُؤدي إلى ارتفاعها، ويتعمق هذا الأثر في المدى الطويل وهو ما تُبينه المعاملات المبينة في المدى الطويل (β_1, β_2) (0.3150, 0.0017) والتي ارتفعت مقارنة بالمعلمات في المدى القصير (β_1, β_2) (0.147957, 0.000801).

أما فيما تعلق بالأثر الصافي لخلق التجارة فإننا نُسجل في المدى القصير والمدى الطويل أنه كان له تأثير سلبي معنوي عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2.1 النموذج الثاني الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للجزائر في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية:

يُشير الملحق رقم: 02، الخاص بتقدير النموذج لأثر خلق التجارة وتحويل التجارة لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية في المدى القصير؛ فالواردات الجزائرية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (GDPDZA) عند مستوى معنوية عند 10%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

أما في ما تعلق بالناتج المحلي للدول العربية فأثره طردي على الواردات إلا أنه غير معنوي، وكذلك الأمر بالنسبة للمسافة الاقتصادية بين الأقطار العربية والجزائر.

أما في المدى الطويل فإن الناتج المحلي للجزائر يُؤثر طرديا على الواردات، وهذه العلاقة معنوية عند 1% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون مستوى الدخل الوطني المحدد الأساسي لمستوى الواردات. أما فيما تعلق بأثر الناتج الإجمالي للدول العربية والمسافة الاقتصادية فأثرها غير معنوي في النموذج.

وعند تحليل أثر قوة خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن اتفاق منطقة التجارة الحرة في المدى القصير والطويل نخلص إلى ما يلي:

- ترتبط الواردات الجزائرية طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة في المدى القصير، وهو ارتباط معنوي عند مستوى 5%؛
- علاقة تأثير الأثر الصافي لخلق التجارة في المدى الطويل على الواردات الجزائرية كمتغير تابع علاقة طردية معنوية عند مستوى 5%؛

إن العلاقة المقدرة في النموذج والتي تتسم بالعلاقة الطردية التي تربط أثر صافي خلق التجارة بالواردات تُشير إلى أن الأثر الصافي يميل إلى تحويل التجارة في حالة تكتل الدول العربية. أي أن الزيادة الناتجة في الواردات تُعزى إلى استيراد مجموعة من السلع من مصادر أقل كفاءة في المنطقة التكاملية، أي أنها تُعزى إلى أثر تحويل التجارة.

وبالتالي فإن النتيجة الثانية التي نستخلصها في حالة الجزائر ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة، وهذه النتيجة سيتم الاعتماد عليها من بعد في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين خلق التجارة وتحويل التجارة وتحويل التنمية أو خلق التنمية.

III.3- تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بالعلاقة بين الأثر الصافي لخلق التجارة والأثر الصافي لخلق التنمية:

سنُركز في هذا الجزء من الدراسة على دراسة أثر صافي خلق التجارة على مستويات التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي، ومؤشرات هيكلية متعلقة بالصادرات عالية التقنية والمؤشر المركب لقياس مستوى التنمية (*Human Development Index*) (HDI) من خلال التحليل الاتي:

1.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

من خلال نتائج ومعطيات الملحق رقم 03، نُشير إلى الملاحظات الآتية:

- يُؤثر المتغير المستقل (CTEUDZA) إيجابا على مؤشر نمو الناتج المحلي للجزائر، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- يُؤثر المتغير المستقل (CTARDZA) سلبا على مؤشر نمو الناتج المحلي للجزائر، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.

فيما تعلق بالشراكة الأوروجزائرية فقد تثبت النتيجة السابقة أن هناك أثر صافي لخلق التجارة، ويُمكننا أن نستنتج أن زيادة وتعميق الأثر الصافي لخلق التجارة -المترتبة على اتفاقية الشراكة- يُؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ونُبرر هذه النتيجة من خلال التحليل الآتي:

- إن الأثر الصافي لخلق التجارة وما يتضمنه من الحصول على المنتجات من المصادر الأكثر كفاءة يعني تمكن الجزائر من الحصول على سلع ضمن سلة الواردات بأسعار أقل مما كانت تستورده قبل الاتفاق، وهو ما يكون له أثر في خفض قيمة الواردات الكلية، إن خفض قيمة الواردات الكلية يُؤثر بشكل مباشر في الطلب الكلي الذي تُعتبر دالة الواردات أحد مكوناته ($AD = C + I + G + X - M$) وبما أن العلاقة عكسية بين الطلب الكلي والواردات فإن الانخفاض في هذه الأخيرة سيُؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مما يُسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الزيادة يكون لها أثر ديناميكي على أغلب متغيرات الطلب الكلي المرتبطة بالدخل ما يُسهم في حقن الاقتصاد بجرعات توسعية تُساهم في تزايد النمو الاقتصادي.
- إن الأثر الصافي لخلق التجارة وتناسقا مع مرتكزات التكامل في نظر «ميردال» يُسهم في زيادة «الكفاءة الإنتاجية» ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل.

- يُساهم الأثر الصافي لخلق التجارة في ترقية المنافسة بما يُمكّن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية الأطراف في اتفاقيات الإقليمية الجديدة، ويُساهم في إعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي، وضبط استراتيجيات صناعية جديدة لدول الجنوب.
- كما أن التنسيق والتنظيم القانوني لأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية). يهيئ أداة للنمو استنادا لدعوى أن التجارة دافعا للنمو الاقتصادي، دون أن يترتب على ذلك آثار انحسارية كتلك التي تحدث داخل القطر الواحد نتيجة اجتذاب المناطق الأكثر ديناميكية لعناصر الإنتاج.
- إن اتساع السوق نتيجة عملية التكامل يُمكّن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفورات الحجم التي تنشأ عن عملية التكامل وتخصص في الإنتاج، وهو ما يُسهم في تعميق أثر خلق التجارة وآثاره الديناميكية في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.
- إن الأثر الصافي لخلق التجارة يُسهم في تحسين معدلات التبادل كأحد الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي، فعملية التكامل تؤدي إلى تحسين مركز الدولة المتكاملة، وهذا النوع من التبادل المستقل الذي يتحول فيه الطلب الخارجي على الصادرات إلى نشاط إنتاجي محلي، يتولد عنه وعن الدخول المتولدة منه طلب على الواردات، التي هي صادرات دول أخرى. ومع تزايد حركة التبادل يتزايد النشاط الإنتاجي والدخل المتولد عنه، أي يحدث نمو اقتصادي، ويستجيب الاقتصاد لدافعية التصدير صعودا وهبوطا[19].

كمحصلة للتحليل المتعلق بالنتيجة الأولى فإن الدراسة تخلص إلى أن حالة خلق التجارة الناتجة عن الشراكة الأورو الجزائرية كان لها أثر طردي في خلق النمو الاقتصادي. وهو ما يُمكن من الحكم فيما تعلق بالمؤشر الأول للتنمية الاقتصادية على أن «خلق التجارة» قابله «خلق التنمية».

أما فيما تعلق بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فقد أثبتت النتيجة السابقة أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة، ويُمكننا أن نستنتج أن زيادة وتعميق الأثر الصافي لتحويل التجارة -المترتبة عن منطقة التجارة الحرة العربية- يُؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ونُبرر هذه النتيجة من خلال التحليل الآتي:

- إن الأثر الصافي لتحويل التجارة وما يتضمنه من الحصول على المنتجات من المصادر الأقل كفاءة يعني أن الجزائر أصبحت تستورد سلعا أكثر سعرا مقارنة بما كانت تستورده من المصادر الأكثر كفاءة قبل الاتفاق. وهو ما يكون له أثر في رفع قيمة الواردات الكلية، وكمحصلة لذلك خفض الطلب الكلي والناتج. وهذا الانخفاض يكون له أثر ديناميكي على أغلب متغيرات الطلب الكلي المرتبطة بالدخل ما يُسهم في انكماش عملية الإنتاج وخفض النمو الاقتصادي.
- ارتباطا بالتحليل أعلاه، إن ما يُعمّق انخفاض نمو الناتج، انخفاض الإيرادات من الرسوم الجمركية والتي تُمثل بندا مهما في الموازنة العامة للدول تغطي النفقات، وهذا يعني خفض الإنفاق الحكومي لتفادي العجز في الموازنة، وهو ما يُعتبر سياسة نقدية انكماشية يكون لها أثر انكماشي على الناتج.

إنّ قوة «تحويل التجارة» التي يرى «لندر» و «سامي عفيفي» أنها يُمكن أن تكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن تُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها. وبالتالي التقاء كل من «خلق التنمية» و «تحويل التجارة» من حيث تشابهها في الأثر على مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة نموذج التكامل الإنمائي، لم تُحقق في حالة تكامل الجزائر مع الدول العربية ضمن نسق التكامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية.

كمحصلة للتحليل المتعلق بالنتيجة الثانية فإن الدراسة تخلص إلى أن حالة تحويل التجارة الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية كان لها أثر عكسي في خلق النمو الاقتصادي. وهو ما يُمكّن من الحكم فيما تعلق بالمؤشر الأول للتنمية الاقتصادية على أن الأثر الضار لـ«تحويل التجارة» أدى إلى ضرر كامن في «تحويل التنمية»، وهذه النتيجة تخالف المرتكزات والتأصيلات النظرية لفكرة التكامل الإنمائي.

2.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الاستثمار المحلي استثمار في الجزائر:

من خلال معطيات الملحق رقم 04، نُشير إلى الملاحظات الآتية:

- يُؤثر المتغير المستقل (CTEUDZA) إيجابا على مؤشر الاستثمار المحلي، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- تأثير المتغير المستقل (CTARDZA) غير معنوي على متغير الاستثمار المحلي.

إن النتيجة الثانية التي تم استخلاصها في نموذج تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على واردات الجزائر ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية تُشير إلى أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة. ومن نتائج الملحق 04، يتبين أن أثر تحويل التجارة المسجل في هذه الحالة له أثر في زيادة الاستثمار المحلي في الجزائر.

وفي سياق نظرية التكامل الإنمائي فإنّه من الممكن أن تُعتبر قوة «خلق التجارة» في حالة الدول النامية - خلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدمة - كقوة ضارة في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة. وهو نفس الأثر الذي يترتب على قوة «تحويل التنمية». في حين أنّ قوة «تحويل التجارة» يُمكن أن يكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن يُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها.

وتعتبر نظرية التبعية من أهم الحجج التي تؤيد الحماية في مخططات التكامل الاقتصادي الإنمائي، وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية على وجه التحديد، فقد يشجع السياسيون والاقتصاديون في البلدان النامية فعلا خطط التكامل الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى كوسيلة للتخلص التدريجي من الاعتماد الاقتصادي والهيكلي العميق التاريخي لبلدانها على العالم المتقدم.

ومع ما قد يُسجل من حالات تحويل للتجارة إلى أن هذه السياسة قد يكون لها من القدرة على تعزيز إمكانيات الدول النامية لاعتمادها على الذات، ويحسن وضعها الاقتصادي والتجاري الجماعي مقابل البلدان المتقدمة.

وبالتركيز على الاستثمار المحلي نُسجل أن «تحويل التجارة» كان له أثر في «خلق التنمية» من خلال الأثر المتولد على مستويات تراكم رأس المال (الاستثمار) في حالة نموذج التكامل الإنمائي للمنطقة العربية للتجارة الحرة. وهو ما يتوافق مع القانون الذي صاغه لندر-حاتم، بحيث تُشعِّ القوة التحويلية للتجارة في منطقة التجارة الحرة آثاراً إيجابيةً على الاستثمار لتحقق خلقا للتنمية في أهم مؤشراتها الاقتصادية.

3.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية في الجزائر:

يُمثل الملحق رقم 05، النموذج الثالث الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية للجزائر، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

يُؤثر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (GDPDZA) طرديا على الصادرات عالية التقنية، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%. ويُساهم الدخل الوطني (والذي يُمثل الصورة النقدية للناتج) في الرفع من واردات الدولة والتي يكون لها وفقا للآثار الديناميكية في المدى الطويل أثر التغذية العكسية على صادراتها في ظل الآثار التبادلية للصفقات التجارية، فزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة صادرات الشركاء التجاريين والذي ينتج عنه زيادة في الدخل وكمحصلة لذلك الزيادة في واردات الشركاء التجاريين والتي يتحقق جزء منها من صادرات الجزائر.

كما أن زيادة الدخل من شأنه أن يُساهم في رفع الإيرادات الضريبية (لارتباط المعادلة السلوكية للضرائب بالدخل) ما يُسهم في تغطية تخصيصات الإنفاق الحكومي ويمكّن من رفع الإنفاق على البحث والتطوير وهو ما يُسهم في الرفع من كفاءة القطاعات الصناعية عالية التقنية.

كما يُوجه جزء من الإيرادات لإعانات وتحويلات المنتجين وهي العملية التي تدعم القطاعات المستهدفة اقتصادية خاصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كل ذلك يُساهم وينعكس إيجابا على تنافسية هذه الصناعات وكنتيجة نهائية يرفع من تدفقات هذه السلع نحو الخارج.

تأثير الاستثمار المحلي (INVDZA) تأثير سالب على الصادرات عالية التقنية وهو معنوي عند مستوى دلالة 5%. ومن المفترض أن يساهم الزيادة في تراكم رأس المال في إقامة مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع استثمارية قائمة، وهو ما يُفترض أن يكون له أثر على توسع الإنتاج السلعي والصادرات.

إلا أنه يُمكننا تفسير هذه النتيجة كون التوسع في الاستثمار يُقلل من تمويل الإنفاق الحكومي عبر الادخار الخاص للقطاع العائلي وهو ما يُقلل من دعم قطاعات الصناعات عالية التقنية، كما يُقلل من الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير في هذه المجالات، وبالتالي فإن الأثر الصافي لزيادة الاستثمار يكون سالبا.

تؤثر القوة الإنشائية الصافية (الأثر الصافي لخلق التجارة) في ظل الشراكة الأورو متوسطية (CTEUDZA) عكسيا على الصادرات عالية التقنية، وهو أثر معنوي عند مستوى 5%. وفيما يلي بعض التحليل والتفسيرات لهذه النتيجة:

بالنسبة للحصول على معدّات جديدة فإنّ هذا النوع من الاتفاقيات تُتيح للدول المعنية استيراد السلع الرأسمالية الجديدة من الدول المتقدمة بتعريفات جمركية منخفضة. وهذا يُسّهل الحصول على تكنولوجيا متقدمة بتكلفة منخفضة. وبما أنّ تحرير التجارة محصور بين الدول المتعاقدة فقط وليس مع جميع دول العالم الأخرى، سيوفر استيراد هذه التكنولوجيا بشروط أفضل مقارنة بغيرها من الدول. وبذلك فإنّ الحصول أو امتلاك تكنولوجيا العمليات

الجديدة التي تُنتج السلع بأقل تكاليف، هي التي ستكون المصدر الأساسي للميزة النسبية إذا توفرت العمالة الماهرة الفنية التي تحافظ على هذه الميزة الحاسمة.

ويجدر التأشير في هذا الصدد وفي أغلب الأحوال فإنّ أسواق التقنية المتقدمة من أكثر الأسواق قيوداً رغم حرية انتقال السلع والخدمات. وتعمل المنافسة الاحتكارية بوصفها قوة محرّكة للتقدم التكنولوجي، وهو ما يحول دون تدفقات هذه السلع. كما أن أغلب دول الاتحاد الأوربي تتميز بمزايا نسبية ومطلقة في مجال هذه الصناعات وبالتالي فإن إلغاء الحواجز الجمركية مع ضعف القدرة التنافسية إزاء هذه الدول يحول دون رفع الصادرات العالية التقنية للجزائر.

بالإضافة لما سبق فإن حالة تفكيك منظومة القيود الجمركية، وما يترتب عليها من خفض للرسوم والقيود الجمركية المختلفة، وذلك نتيجة لإلغاء الرسوم البينية في نطاق الإقليم المتكامل، يُؤدي إلى خفض إيرادات الدولة المتأتية من شركائها الإقليميين والعالميين، وقد يكون نتيجة هذه الالتزامات حدوث اختلالات على مستوى الميزانية العامة للدولة، وتمتد لتُؤثر كذلك على الإنفاق على البحث والتطوير والتحويلات والدعم للقطاعات المتخصصة في الصادرات العالية التقنية .

وبالتركيز على الصادرات عالية التقنية نُسجل أن «خلق التجارة» الناتج عن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية كان له أثر في «تحويل التنمية».

4.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية في الجزائر

يُمثل الملحق رقم 06، النموذج الرابع الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

- يتأثر مؤشر التنمية البشرية بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بحيث كلما ارتفع الناتج أدى ذلك إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية، وهذه العلاقة معنوية عند مستوى 10%؛
- يتأثر مؤشر التنمية البشرية بأثر تحويل التجارة الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية، وهذه العلاقة معنوية عند مستوى 10%.

إن زيادة الناتج وما ينتج عنه من ارتفاع للدخول الوطنية يُساهم في رفع المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر التنمية البشرية:

- مستوى معيشي لائق؛
- حياة طويلة وصحية؛
- المعرفة.

فزيادة الدخول الوطنية تسمح بزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني كما تساهم في رفع الاستهلاك العائلي، بما يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية والكمالية، كما أن حرية التجارة تُمكن الأفراد من الحصول على السلع الأكثر جودة والأقل تكلفة وهو ما يرفع من نصيب الفرد من الاستهلاك. كما أن زيادة الدخول تُمكن من التوسع في الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم وهو ما يُسهم كذلك في تحسين المؤشرين الفرعيين حياة طويلة وصحية بالإضافة إلى المعرفة.

وتُساهم عملية تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية أو إلغائها كلياً سواءً على السلع والخدمات المتدفقة إلى الجزائر أو المواد الوسيطية التي تدخل في عمليات الإنتاج، في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك (أي ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات عند إنفاقه دخله النقدي) ومن ثَـمّ زيادة الرفاهية، وهذا الانخفاض يأتي من عدة مصادر:

- السلع التي تُزال أو تُخفف الرسوم الجمركية على استيرادها تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك؛
- المنتجات التي يجري التوسع في إنتاجها يتم إنتاجها بتكلفة أقل (تخفيض التكاليف الثابتة) ومن ثم تتوفر للمستهلك المحلي بأسعار أقل؛
- المنتجات التي يتم إنتاجها في السابق تحت حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة، يُمكن أن تُستورد بعد قيام المنطقة من داخلها بأسعار أقل نتيجة لما يحدث من خلق للتجارة؛
- انخفاض تكاليف المواد الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية، وبذلك ينخفض سعر السلع النهائية.

IV- الخلاصة:

يعتبر أثر تحويل التجارة لدولة الجزائر في سياق التكامل الإنمائي الحاصل تطبيقيا في حالة منطقة التجارة الحرة العربية "قوة إيجابية" في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه من تشجيع لصادرات الجزائر اتجاه الدول العربية، وما يعقبها من توسع في الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، وزيـــادة في التوظيـــف، وارتفاع للدخل، وهو ما يكون له أثر إيجابي على مؤشر التنمية البشرية بمختلف مكوناته الجزئية المشار إليها.

وبالتركيز على مؤشر التنمية البشرية نُسجل أن «تحويل التجارة» الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية كان له أثر في «خلق التنمية».

كما تُتيح الشراكة الأوروجزائرية خيارات للحصول على التكنولوجيا الجديدة وذلك عن طريق: الاستثمار الأجنبي وتسهيلات الحصول على معدات جديدة وتراخيص للإنتاج المحلي لسلع جديدة؛ استخدام تكنولوجيا غير مملوكة أو الهندسة المعكوسة؛ والقيام بأبحاث التنمية والتطوير والتنمية الخاصة بكل قطر.

وبالتركيز على الصادرات عالية التقنية نُسجل أن «خلق التجارة» الناتج عن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية كان له أثر في «تحويل التنمية».

وختاما لهذه الدراسة وبعد تقدير النماذج الخاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية فإننا نخلص إلى الآتي:

- إن أثر خلق التجارة الناتج عن الشراكة الأورومتوسطية يظهر أحيانا مقابلا لأثر خلق التنمية وأحيانا مقابلا لتحويل التنمية.
- إن أثر تحويل التجارة الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية يظهر أحيانا مقابلا لأثر خلق التنمية وأحيانا مقابلا لأثر تحويل التنمية.

بعد تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على مؤشرات التنمية الاقتصادية خلصنا إلى الآتي:

- يتوافق خلق التجارة في الإقليمية الجديدة مع خلق التنمية في بعض المؤشرات الجزئية للتنمية الاقتصادية.
- أدى أثر خلق التجارة في الإقليمية الجديدة إلى تحويل التنمية في بعض المؤشرات الجزئية الأخرى للتنمية الاقتصادية.
- يتوافق تحويل التجارة في التكامل الإنمائي مع خلق التنمية في بعض المؤشرات الجزئية للتنمية الاقتصادية.

الملاحق:

جدول01: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
M_i	**الواردات:** تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. والبيانات معبر عنـــها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	*http://unctad.org/en/ Pages/statistics.aspx*
GDPi	**الناتج للدولة محل الدراسة:** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصـــنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.	*http://unctad.org/en/ Pages/statistics.aspx*
GDPj	**الناتج للتكتل:** هو عبارة عن مجموع النواتج للدول المنضمة في التكتل .	*http://unctad.org/en/ Pages/statistics.aspx*
CDRj	**المسافة الاقتصادية:** وتُمثل متوسط المسافة بين عاصمة الدولة وعواصم الدول المكونة للتكتل مضروبة في سعر الصرف الحقيقي الفعال ، **ويُمثل سعر الصرف الحقيقي الفعال.**	*http://unctad.org/en/ Pages/statistics.aspx*
CTj	**الأثر الصافي لخلق التجارة للاتفاق التكاملي:** ويُمثل الأثر الصافي بين خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن قيام الاتفاق الإقليمي. وقد تم منح درجة 1 لسنوات الاتفاق، ودرجة 0 للسنوات قبل الاتفاق	بناء على تاريخ الاتفاق
GGEi	**النمو الاقتصادي:** ويُمثل نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.	*http://unctad.org/en/ Pages/statistics.aspx*
INVi	**الاستثمار المحلي للدول محل الدراسة:** ويُمثل مجموع تراكم رأس المال الثابت مضافا إليه التغير في المخزون.	*http://unctad.org/en/ Pages/statistics.aspx*
XHT	**الصادرات عالية التقنية:** وهو من المؤشرات الهيكلية للتنمية البشرية ويمثل نسبة الصادرات من السلع العالية التقنية إلى	*World BANK*

HDIi	**مؤشر التنمية البشرية (*Human Development Index*):** وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهـــو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، و قد تمّ تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: « حياة مديدة وصحية » « اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق» . ويتراوح المؤشر بـــين 0-1،وكلما اقتربت قيمة المؤشر إلى الواحد عبر ذلك على مستوى رفاهية عال.	*http://hdr.undp.org/en/data*
GGEi	**نمو الإنفاق الحكومي:** يتكون الإنفاق الحكومي من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
HEi	**الاستهلاك العائلي:** ويمثل الطلب على السلع والخدمات من طرف قطاع الأسر	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*

المصدر: من إعداد الباحثين.

الملحق 01: تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: MDZA
Selected Model: ARDL(3, 2, 0, 0)
Date: 04/26/19 Time: 09:13
Sample: 1985 2015
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MDZA(-1))	0.346112	0.097937	3.534019	0.0024
D(MDZA(-2))	-0.202297	0.071712	-2.820980	0.0113
D(GDPDZA)	0.147957	0.022460	6.587519	0.0000
D(GDPDZA(-1))	-0.116173	0.028892	-4.021022	0.0008
D(GDPEU28)	0.000801	0.000347	2.305914	0.0332
D(CDREUDZA)	11.347054	6.459697	1.756592	0.0960
D(CTEUDZA)	-4684.704364	1388.952342	-3.372833	0.0034
CointEq(-1)	-0.623636	0.076478	-8.154400	0.0000

Cointeq = MDZA - (0.3150*GDPDZA + 0.0017*GDPEU28 + 23.6539 *CDREUDZA -7652.3083*CTEUDZA -25641.7189)

Long Run Coefficients

Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GDPDZA	0.314988	0.030129	10.454625	0.0000
GDPEU28	0.001749	0.000829	2.109675	0.0491
CDREUDZA	23.653852	14.701088	1.608987	0.1250
CTEUDZA	-7652.308267	3155.452043	-2.425107	0.0260
C	-25641.718908	9916.514647	-2.585759	0.0186

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق 02: تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في الجزائر لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: MDZA
Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 0)
Date: 04/26/19 Time: 09:13
Sample: 1985 2015
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MDZA(-1))	0.588852	0.127888	4.604423	0.0002
D(GDPLAS)	0.007373	0.007581	0.972670	0.3436
D(GDPDZA)	0.123705	0.068667	1.801534	0.0884
D(GDPDZA(-1))	-0.230645	0.046113	-5.001738	0.0001
D(GDPDZA(-2))	-0.103061	0.031207	-3.302471	0.0040
D(CDRARDZA)	-1.642976	3.771169	-0.435668	0.6683
D(CTARDZA)	6692.069646	2486.318825	2.691557	0.0149

CointEq(-1)	-1.283622	0.160033	-8.020981	0.0000

Cointeq = MDZA - (0.0025*GDPLAS + 0.2785*GDPDZA -1.5988 *CDRARDZA + 4012.5478*CTARDZA -2671.0685)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPLAS	0.002507	0.004074	0.615446	0.5460
GDPDZA	0.278543	0.054701	5.092078	0.0001
CDRARDZA	-1.598848	3.067522	-0.521218	0.6086
CTARDZA	4012.547786	1613.514310	2.486837	0.0229
C	-2671.068525	1563.177097	-1.708743	0.1047

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق 03: تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: GDPDZA
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 04/26/19 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARDZA CTEUDZA
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GGEDZA	3.336708	0.560137	5.956948	0.0000
INVDZA	0.555181	0.379998	1.461009	0.1565
C	16909.14	3961.676	4.268177	0.0002
CTARDZA	-29251.43	9274.393	-3.154000	0.0042
CTEUDZA	42653.94	6728.127	6.339645	0.0000
R-squared	0.987825	Mean dependent var		95576.98
Adjusted R-squared	0.985877	S.D. dependent var		59499.95
S.E. of regression	7070.927	Sum squared resid		1.25E+09
Long-run variance	62363731			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق 04: تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: INVDZA
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: : 04/26/19 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARDZA CTEUDZA
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPDZA	0.220102	0.087538	2.514371	0.0187
GGEDZA	0.240359	0.393528	0.610782	0.5469
C	177.0071	2197.017	0.080567	0.9364
CTARDZA	13247.90	4463.153	2.968282	0.0065
CTEUDZA	1542.118	4733.786	0.325768	0.7473
R-squared	0.975215	Mean dependent var		28870.40
Adjusted R-squared	0.971250	S.D. dependent var		22574.76
S.E. of regression	3827.759	Sum squared resid		3.66E+08
Long-run variance	11383336			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق 06: تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التقنية في الجزائر للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: XHTDZA
Selected Model: ARDL(4, 3, 2, 4)
Date: : 04/26/19 Time: 23:13
Sample: 1985 2015
Included observations: 27

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0030	4.206617	0.293868	1.236190	D(XHTDZA(-1))
0.0137	3.144953	0.221283	0.695926	D(XHTDZA(-2))
0.0016	4.667408	0.155614	0.726313	D(XHTDZA(-3))
0.0008	5.185952	0.000153	0.000792	D(GDPDZA)
0.0002	-6.369706	0.000199	-0.001266	D(GDPDZA(-1))
0.0167	-3.014148	0.000165	-0.000498	D(GDPDZA(-2))
0.1175	-1.754017	0.000733	-0.001286	D(GGEDZA)
0.0326	2.579730	0.000436	0.001126	D(GGEDZA(-1))
0.0010	-5.020235	0.000617	-0.003100	D(INVDZA)
0.0003	5.970634	0.000488	0.002914	D(INVDZA(-1))
0.0439	2.388972	0.000549	0.001311	D(INVDZA(-2))
0.0017	4.619234	0.000265	0.001226	D(INVDZA(-3))
0.7321	0.354538	5.342557	1.894141	D(CTARDZA)
0.0023	-4.392210	4.749041	-20.858786	D(CTEUDZA)
0.0004	-5.891683	0.363632	-2.142404	CointEq(-1)

Cointeq = XHTDZA - (0.0008*GDPDZA + 0.0001*GGEDZA -0.0021*INVDZA
-0.2960*CTARDZA -11.3395*CTEUDZA -8.1622)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	3.896984	0.000207	0.000808	GDPDZA
0.8598	0.182350	0.000646	0.000118	GGEDZA
0.0258	-2.729943	0.000773	-0.002110	INVDZA
0.9716	-0.036751	8.053062	-0.295958	CTARDZA
0.0162	-3.035539	3.735585	-11.339516	CTEUDZA
0.0501	-2.304841	3.541314	-8.162166	C

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

الملحق 06: تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية (HDI) في الجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: HDIDZA
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: : 04/26/19 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARDZA CTEUDZA
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPDZA	2.96E-06	1.52E-06	1.941173	0.0641
GGEDZA	-7.05E-06	6.17E-06	-1.143319	0.2642
INVDZA	-4.17E-06	2.82E-06	-1.475112	0.1532
C	0.567708	0.034356	16.52433	0.0000
CTARDZA	0.161977	0.083030	1.950820	0.0628
CTEUDZA	-0.015716	0.074026	-0.212298	0.8337
R-squared	0.775486	Mean dependent var		0.648464
Adjusted R-squared	0.728712	S.D. dependent var		0.065650
S.E. of regression	0.034194	Sum squared resid		0.028061
Long-run variance	0.002783			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- الإحالات والمراجع :

1- O. Pshyk-Kovalska , D. Mirzoieva (2017) COMPARATIVE ANALYSIS OF STATIC AND DYNAMIC EFFECTS OF ECONOMIC INTEGRATION IN THE CASE OF THE EU AND NAFTA, Effective Economy No. 5, Lviv Polytechnic National University, Ukraine, (Online) http://www.economy.nayka.com.ua/?op=1&z=5569 (21/07/2017).

2- Aaditya Mattoo. Alen Mulabdic. Michele Ruta (2016), Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements, Documents & Reports, World Bank Group. (Online) http://documents.worldbank.org/curated/en/208101506520778449/Trade-creation-and-trade-diversion-in-deep-agreements (21/07/2017).

3- Eduard Marinov(2014), Economic Integration Theories and the Developing Countries. Published in: Infusing Research and --.Knowledge in South-East Europe, Proceedings of the 9th Annual South-East European Doctoral Student Conference, Edited by R. Dautov, P. Gkasis, A. Karamanos, T. Lagkas, A. Prodromidou, A. Ypsilanti, SOUTH-EAST EUROPEAN RESEARCH CENTRE , Greece.

4 - Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD (2010), Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere, University Paris-Dauphine, p06, (online) http://www.etsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf (12/07/2019)

5- Goldstein Andrea (2002), The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye? OECD Development Center policy Brief, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, p11, (online) http://dx.doi.org/10.1787/744208327104 (12/07/2019)

6. سامي عفيفي حاتم (1994)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية ، ص 362.

7- عبد السلام مخلوفي و سفيان بن عبد العزيز (2012) التكتلات الاقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد02، ص 8. متاح على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38323

8- Tejvan Pettinger (2016), Trade Creation, Economics Help (online) https://www.economicshelp.org/blog/glossary/trade-creation/ (11/07/2019)

9- Amr Sadek Hosny(2013), Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, International Journal of Economy, Management and Social Sciences, V 2, N:5, Dadaab, Kenya, P135.

10- Ibid, P135.

11- محمد لحسن علاوي (2012), تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model , مجلة الباحث ,عدد 10 , ص 11.

12- Kandogam Y (2008), "Consisten Estimates of Regional Blaocs: Trade Eects Review of International Economics, p 301.

13- R.C. Feenstra, Markusen J.A. and Rose A.K(2004), "Using the Gravity Equation to differentiate .Amony Alternative Theories of Trade", NEBR Working Paper n:° 6804, p12, 22.

14- Dinh Thi Thanh Binh and Nguyen Viet Duong and Hoang Manh Cuong (2013), APPLYING GRAVITY MODEL TO ANALYZE TRADE ACTIVITIES OF VIETNAM.p05. (online) www.freit.org/WorkingPapers/Papers/TradePatterns/FREIT639.pdf (11/07/2019)

15- لمزيد من التوضيح ينظر:

Phillips, P. C., &Perron, P. (1988), Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, P335-346.

16- JOHANSEN, Søren (1991), Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. Econometrica: Journal of the Econometric Society, P1551-1580.

17- جوادي عصام، زكان أحمد،(2016) النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014، Revue d'économie et de statistique appliquée، Volume 13، Numéro 2، ص-ص: 185-198.

18- لمزيد من التوضيح أنظر:

Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics,V 16, P289–326.

19- وهو ما يسمى بالتغذية العكسية التي يزيد أثرها حسب قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

نجلاء هزلة ، فوزي محيريق ، زينب حيمر (2019)، **«الإقليمية الجديدة» بين «خلق التجارة» و«تحويل التنمية» - دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2015** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2)،، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 203-218.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).